



اطمان على صحة الراعي وأبوراس والعلمي

الرئيس يوجه بنقل أبوراس لاستكمال العلاج في ألمانيا



قام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الجمعة بزيارة رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ونائب رئيس مجلس الشئون الداخلية صادق أمين أبوراس اللذين يتلقيان العلاج في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية التابعة للحرس الوطني بالرياض.

كما قام فخامة الأخ الرئيس بزيارة نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العلمي الذي يتلقى العلاج في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض.

اطمان فخامة الأخ الرئيس الجمهورية على صحتهم وهنأهم على السلامة واطلع على سير مراحل العلاج الذي يتلقونه من الجروح التي أصابهم جراء الاعتداء الإرهابي الإجرامي الغادر على جامع دار الرئاسة أثناء صلاة الجمعة غرة من شهر رجب الحرام، معبراً عن ارتياحه الكبير لتحسن صحتهم وتمائلهم للشفاء، داعياً المولى عز وجل أن يمن عليهم جميعاً وعلى كل الجرحى والمصابين بالشفاء الكامل وينعم عليهم بتمام الصحة والعافية.

وقد عبر الأخوة يحيى الراعي وصادق أمين أبوراس والدكتور رشاد العلمي عن الشكر والتقدير لفخامة الأخ رئيس الجمهورية لحرصه الدائم على متابعة أحوالهم الصحية وكل المصابين في مستشفيات المملكة، متوجهين بالحمد والشكر لله على تحسن صحة فخامته، وابتهاجين إلى المولى عز وجل أن ينعم على فخامته بكامل الصحة والعافية. وأن يجنبه كل مكروه.

وأكدوا أن صحتهم في تحسن مستمر بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل العناية الكبيرة التي يتلقونها من الأطباء وإدارة مستشفى الحرس الوطني والمملكة فيصل التخصصي.

وقد جدد فخامة الأخ رئيس الجمهورية الشكر والامتنان لأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده وقيادة وحكومة المملكة والشعب السعودي الشقيق على الرعاية والعناية اللتين يلقاهما

رئيس الجمهورية يفوض نائبه بالصلاحيات الدستورية لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية



لايجوز لأي طرف نقض قرار رئيس الجمهورية أو الخروج عليه

الاتفاق على آلية مرهنة لتنفيذ المبادرة والتوقيع بعد ذلك نيابة عن الرئيس والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية

مادة (١) تفويض الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عنا والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١ قضي بما يلي:

رئيس الجمهورية... بعد الاطلاع على دستور المادة (١٢٤) منه التي تنص على أن «يعاون رئيس الجمهورية في أعماله نائب الرئيس والرئيس والرئيس أن يفوض نائبه في بعض اختصاصاته».

ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السياسية الراهنة وبما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي وانطلاقاً من المبادئ الأساسية لمبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن أجل وضع آلية تنفيذية مرهنة ولما من شأنه إزالة عناصر التوتر السياسي والأمني...

الحرس الوطني أبناء رئيس مجلس النواب يحيى الراعي ومختار صادق أمين أبوراس عضو مجلس النواب، كما كان في استقبال فخامته في مستشفى الملك فيصل التخصصي محمد رشاد العلمي عضو مجلس النواب وأخوانه.

بعد ذلك قام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارة نائب مدير دائرة الخدمات الطبية العسكرية مدير المستشفى العسكري العام العميد علي محمد ناجي والذي يتلقى العلاج في مستشفى الملك فيصل التخصصي، حيث اطمان فخامة الأخ الرئيس على صحته واستمع من الأطباء إلى تقرير عن حالته الصحية ومرحل العلاج الذي يتلقاه، سائلاً المولى عز وجل أن يمن عليه بالشفاء العاجل.

هذا وقد رافق فخامة الأخ الرئيس في هذه الزيارات عضو مجلس النواب عوض محمد الوزير. وعلمت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن فخامة الأخ الرئيس وجه بنقل نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الداخلية صادق أمين أبوراس لاستكمال العلاج في ألمانيا.

ثمن عالياً المواقف الأخوية الصادقة للمملكة المساندة لوحدة وأمن واستقرار اليمن

الإخوة المسئولون مدنيين وعسكريين في مستشفيات المملكة والذين أصيبوا في الحادث الإرهابي الغادر على جامع دار الرئاسة.

كما عبر رئيس الجمهورية عن تمنيته العالي وتقديره الكبير للمواقف الأخوية الصادقة للمملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعباً المساندة لوحدة وأمن واستقرار اليمن وتنميتها، مؤكداً أن هذه المواقف الأخوية الصادقة ستظل محل تقدير وإكبار كل شعبنا اليمني ومحفورة في ذاكرتهم ووجدانهم.

وكان في استقبال فخامة الأخ الرئيس في مستشفى

في بيان أصدره حول تصعيد المشترك للعنف

المؤتمر يعبر عن أسفه وحزنه العميق على كل قطرة دم سفكت على أيادي المتطرفين



حدث من أعمال عنف واعتداءات طالت المنشآت العامة كوزارة الداخلية ومحطة الكهرباء في شارع التفويج بحي باب القاع التي أحرقتها مليشيات الإصلاح، وأكد المؤتمر الشعبي العام أن أعمال التصعيد والعنف المسلح التي أقدمت عليها تلك القيادات المتطرفة تهدف إلى إفشال المساعي المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة أطراف العملية السياسية إلى طاولة الحوار وفقاً لقرار التفويض الرئاسي لثباته للحوار حول الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وذلك من أجل إنهاء الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وبمحاولة للإثارة الإعلامية قبيل اجتماع مجلس حقوق الإنسان في جنيف الذي سيستعرض التقرير الخاص بنتائج زيارة المبعوث الأممي إلى اليمن. وطالب المؤتمر الشعبي العام بفتح تحقيق سريع وعاجل في الأحداث التي جرت أمس وفضح مرتكبيها والواقفين خلفها، ودعا الأحزاب والمنظمات المدنية وكل القوى الخيرة في البلاد إلى إدانة هذه الأعمال والوقوف بوجه التصعيد المسلح واستثمار دماء الأبرياء بغرض الإثارة الإعلامية والتكسب السياسي.

دان المؤتمر الشعبي العام بشدة أعمال التصعيد والعنف المسلح التي أقدمت عليها المليشيات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح وعصابات أولاد الأحمر والفرقة الأولى مدرع من العاصمة صنعاء واعتبرها جريمة من جرائم الحرب ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم. وقال بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام: إن المؤتمر الشعبي العام يدين ويستنكر بشدة أعمال التصعيد والعنف المسلح التي أقدمت عليها المليشيات التابعة لحزب الإصلاح وعصابات أولاد الأحمر والفرقة الأولى مدرع في حي باب القاع وجولة كنتاكي وشوارع الزراعة والتي أدت إلى سقوط ضحايا أبرياء من المتظاهرين ومن المواطنين ورجال الأمن، ويعتبرها من جرائم الحرب ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم. وعبر المؤتمر الشعبي العام عن أسفه وحزنه العميق على كل قطرة دم يمني تسفك على أيدي العصابات الإجرامية، محملاً القيادات المتطرفة في الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وأحزاب المشترك وعصابات أولاد الأحمر وقيادات الفرقة الأولى مدرع المسؤولية الكاملة عما

الذي سيستعرض التقرير الخاص بنتائج زيارة المبعوث الأممي إلى اليمن، والذي سيبدأ أعماله في مقر المجلس اليوم الاثنين، كما أن أعمال التصعيد والعنف المسلح التي حدثت أمس هي مخططة مفضوح من قبل تلك الأحزاب في إطار مشروعها الانقلابي على السلطة عبر العنف وعلى حساب الدم اليمني وإسقاط المزيد من الضحايا ومحاولة تحميد السلطة المشنولية عن ذلك، وتلك الأعمال أضحت مكشوفة ومفضوحة لكافة أبناء الشعب اليمني الذي أدرك منذ بداية هذه الأزمة مخططات تلك الأحزاب ووقف بوجهها بقوة وأفضل كل المحاولات والأساليب التي استخدمتها تلك الأحزاب وفي المقدمة عمليات العنف والاعتداءات المسلحة التي طالت المواطنين وأبناء القوات المسلحة والأمن في العاصمة وأرحب والحجمة ونهم وتعز.

نحمل الإصلاح والفرقة وأولاد الأحمر مسؤولية سقوط أبرياء في «الزراعة والقاع»

أعمال التصعيد تهدف لإفشال المساعي المحلية والدولية الداعية للحوار

نطالب بفتح تحقيق عاجل في الجريمة وفضح مرتكبيها ومن يقف وراءها

المجرمون يستثمرون دماء الأبرياء بغرض الإثارة الإعلامية والتكسب السياسي

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يحدد إدانته لأعمال العنف التي قامت بها تلك الأحزاب يطالب بفتح تحقيق سريع وعاجل في الأحداث التي جرت أمس وفضح مرتكبيها والواقفين خلفها، ويدعو الأحزاب والمنظمات المدنية وكل القوى الخيرة في البلاد إلى إدانة هذه الأعمال والوقوف بوجه التصعيد المسلح واستثمار دماء الأبرياء بغرض الإثارة الإعلامية والتكسب السياسي.

ويؤكد المؤتمر الشعبي العام أنه لا مخرج من الأزمة السياسية التي افتعلتها أحزاب المشترك منذ بداية هذا العام سوى العودة إلى طاولة الحوار وإن أعمال التصعيد والعنف المسلح لن تؤدي إلا إلى مزيد من إشعال الأزمة السياسية ويحمل المشترك وشركاؤه وفي المقدمة الإخوان المسلمين حزب الإصلاح وأولاد الأحمر وقيادة الفرقة الأولى مدرع مسؤولية النتائج المترتبة على عمليات التصعيد والعنف المسلح والجرائم التي ترتب بحق المواطنين الأبرياء ومنتسبي القوات المسلحة والأمن والاعتداءات التي تطال المنشآت العامة والخاصة، وهي جرائم لن يفلت مرتكبوها من العقاب.

شارع التفويج بحي باب القاع التي أحرقتها مليشيات الإصلاح. إن المؤتمر الشعبي العام يؤكد أن أعمال التصعيد والعنف التي أقدمت عليها تلك القيادات المتطرفة تهدف إلى إفشال المساعي المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة أطراف العملية السياسية إلى طاولة

نص البيان
بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام حول العنف والتصعيد المسلح من قبل المشترك وشركائه والفرقة:
تابع المؤتمر الشعبي العام بقلق بالغ عمليات التصعيد الخطيرة واللجوء إلى استخدام العنف من قبل أحزاب اللقاء المشترك وفي المقدمة حزب الإصلاح والفرقة الأولى مدرع والذين أقدموا على إخراج مسيرات غير مرخصة يرافقها مسلحون وأطقم تابعة للفرقة للقيام بإطلاق نار على المتظاهرين ورجال الأمن والمواطنين بهدف التكسب السياسي من الضحايا الذين سقطوا برصاص المسلحين، وذلك بعد ساعات من قيام عصابات أولاد الأحمر بالاعتداء على وزارة الداخلية وعسكر النجدة.

إن المؤتمر الشعبي العام يدين ويستنكر بشدة أعمال التصعيد والعنف المسلح التي أقدمت عليها المليشيات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح وعصابات أولاد الأحمر والفرقة الأولى مدرع في حي باب القاع وجولة كنتاكي وشوارع الزراعة والتي أدت إلى سقوط ضحايا أبرياء من المتظاهرين ومن المواطنين ورجال الأمن، ويعتبرها من جرائم الحرب ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم. إن المؤتمر الشعبي العام وهو يعبر عن أسفه البالغ وحزنه العميق على كل قطرة دم يمني تسفك على أيدي العصابات الإجرامية سواء أكانت من المواطنين العزل أو رجال الأمن والقوات المسلحة أو من المتظاهرين فإنه يحمل القيادات المتطرفة في الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وأحزاب المشترك وعصابات أولاد الأحمر وقيادات الفرقة الأولى مدرع المسؤولية الكاملة عما حدث من أعمال عنف واعتداءات طالت المنشآت العامة كوزارة الداخلية ومحطة الكهرباء في